International Labour Organization

United Nations

unesco

فريق الأمين العام للأمم المتحدة الرّفيع المستوى المعنيّ بمهنة التّدريس

التوصيات

تحويل مهنة التّدريس

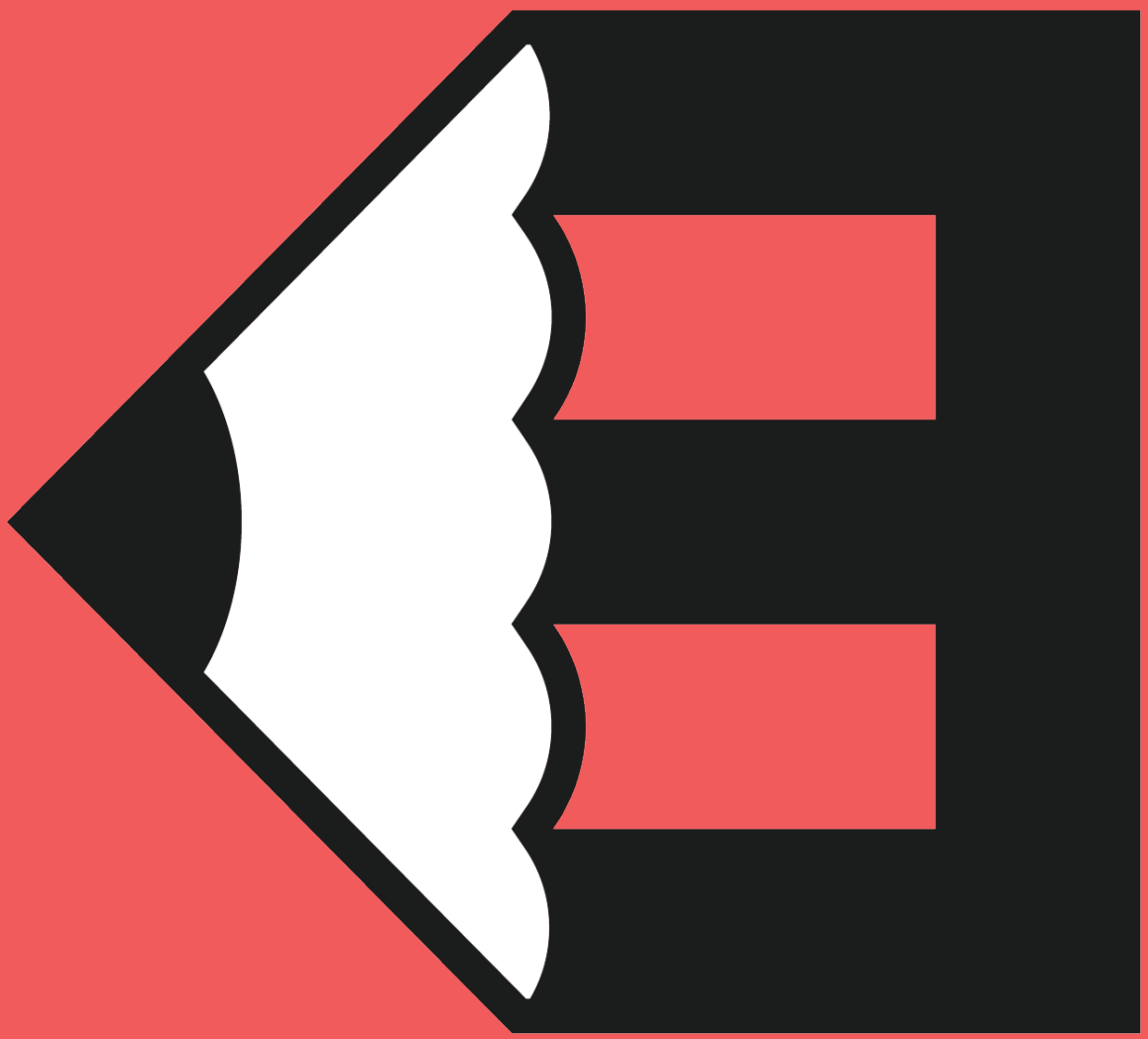

لنستثمر في تعليم عمومي جيد للجميع

أنطونيو غوتيريش

الأمين العام للأمم المتحدة

التمهيد

يلعب المعلمون دورًا محوريًا في تنشئة أعظم مورد في كلّ بلد من بلدان العالم : عقول شعبه .
قد دخل عالمنا في فترة تغيير جذري – أزمة المناخ والثورة الرقمية واتساع فجوة عدم المساواة بين البشر . يحتاج الناس الآن أكثر من أيّ وقت مضى إلى المهارات والمعارف عالية الجودة وذات الصلة التي لا يمكن أنّ توفرها إلا أنظمة التعليم الجيدة الموارد والمتاحة والمتحولة .

وقبل كلّ شيء ، يحتاج الناس إلى أفضل المعلمين .

ولكنّ اليوم ، نحن نواجه نقصًا هائلًا في عدد المعلمين في جميع أنحاء العالم ، ويفتقر الملايين من المعلمين إلى الدعم والمهارات والتدريب المستمر الذي يحتاجون إليه لتلبية متطلبات أنظمة التعليم سريعة التغير .

ودفعت هذه الحقائق البسيطة إلى إنشاء الفريق الرّفيع المستوى المعني بمهنة التّدريس – وهو يُشكّل متابعة أساسية لقمة تحويل التعليم التي عقدتها الأمم المتحدة في عام 2022 . وقد وضع الفريق توصيات رئيسية للتأكد من حصول كل مُتعلّم على مُعلّم مُدرّب تدريبًا مهنيًا ومؤهل ومدعوم دعمًا جيدًا .

ويمثل هذا التقرير الصادر عن الفريق دعوة عالمية قوية للعمل . ويلخص التقرير سلسلة من التوصيات العملية ، بما في ذلك وضع معايير التّدريس المهني وانعكاس آراء المعلمين على القرارات المتعلقة بالسياسات وخلق لجان وطنية لمعالجة النقص في عدد المعلمين . لذلك ، أحث جميع الدول الأعضاء على إمعان النظر في هذه التوصيات وإيجاد الطرق لتطبيقها في بلدانهم .

وكما يدعمنا المعلمون ، حان الوقت لندعم بدورنا المعلمين .

دعونا نضمن حصولهم على الدعم والتقدير والموارد التي يحتاجون إليها لتوفير التعليم الجيد للجميع وبناء مستقبل أقوى وأكثر استدامة .

المحتويات

التمهيد VII
التوطئة IX
المقدّمة XI
خطوات إضافية XII
تحويل مهنة التدّريس : توصيات فريق الأمين العام للأمم المتحدة الرّفيع المستوى المعني بمهنة التدّريس 1
نداء عاجل للعمل 2
تمكين التحوّل في مهنة التدّريس 3
الاستثمار في المعلمين 4
تعزيز المساواة والتنوع والإدماج 5
الارتقاء بمكانة وكرامة مهنة التدّريس 6
تحسين الجودة وتعزيز الابتكار في مهنة التدّريس من خلال التدريب والتعلّم مدى الحياة 7
ضمان الاستدامة والسلام والديمقراطية 8
تعزيز الإنسانية في مهنة التدّريس من خلال العمل اللائق 9
تطوير القيادة في مهنة التدّريس 9
تطوير تكنولوجيا التعليم المتمركز حول الإنسان 10
تحويل مهنة التدّريس من خلال عقد اجتماعي جديد للتعليم والحوار الاجتماعي 11
الخطوات المقبلة للعمل الدولي 12

التوطئة

اعتبارًا من تموز/يوليو 2023 ، كان لنا شرف المشاركة في رئاسة وقيادة فريق الأمين العام للأمم المتحدة الرّفيع المستوى العام للأمم المعني بمهنة التّدريس ، والذي تم إنشاؤه في أعقاب قمة تحويل التعليم التي عقدتها الأمم المتحدة في عام 2022 . ضم الفريق وزراء التعليم والعمل الحكوميين وممثلي نقابات المعلمين ومنظمات أصحاب العمل والأكاديميين وقادة المجتمع المدني والمعلمين والطلاب من جميع أقطار العالم . اجتمع الفريق ثلاث مرات افتراضيًا ومن ثمّ أتيحت لنا فرصة اللقاء وجهًا لوجه في نيويورك في أيلول/سبتمبر 2023 لاعتماد توصيات اللجنة ، التي حددت خريطة طريق للتحول العالمي في مهنة التّدريس من أجل تحقيق غايات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة .

ولا يزال التحدي الذي يواجه الفريق يُشكّل أمرًا مُلحًا . تعاني مهنة التّدريس من أزمة مستمرة ومتفاقمة تتمثل بنقص في أعداد المعلمين على الصعيد العالمي . ويعزى هذا النقص إلى عوامل متعدّدة ، بما في ذلك ظاهرة التسرب الوظيفي للمعلمين والاعتماد على المعلمين المتعاقدين وغير المؤهلين والافتقار إلى التطوير المهني وظروف العمل السيئة وانخفاض الرواتب .

ولمعالجة هذه المشكلة المُلحة ، دعى الفريق إلى إجراء تحول شامل في أنظمة التعليم من أجل تمكين المعلمين من العمل بشكل تعاوني لإحداث تحول جذري في التّدريس والتعلم .

تعتمد التوصيات الواردة في هذه الوثيقة على عمل قمة تحويل التعليم وتدعو إلى اتخاذ إجراءات حاسمة للاستثمار في التعليم ؛ تطوير السياسات الوطنية الخاصة بالمعلمين ؛ دعم الدور المتنامي للمعلم ؛ وضمان العمل اللائق للمعلمين ؛ وتعزيز استخدام التكنولوجيا الرقمية التي تساهم في تعزيز – وليس استبدال – العلاقة الإنسانية الهامة التي تشكل أساس مهنة التّدريس .

وتشمل التوصيات أيضًا مجموعة واسعة من المجالات الأخرى ، بما في ذلك تعزيز سياسات المساواة والتنوع بين القوى العاملة التعليمية ؛ دعم المعلمين في سياقات الأزمات ، بما في ذلك المعلمين اللاجئين ؛ دمج الاستدامة في التعليم ؛ وتعزيز القيادة في التّدريس .

كيف سيتم ترجمة هذه التوصيات إلى إجراءات؟

ومن بين التدابير الأخرى ، يدعو الفريق منظومة الأمم المتحدة إلى اعتماد صك دولي مُحدّث ، بما في ذلك وضع اتفاقية أو مراجعة الصكوك القائمة ، من أجل استنهاض العمل الدولي لمواجهة التحديات المعاصرة الملحة التي تواجه مهنة التّدريس .

ونـود أنّ نعـرب عـن خالـص امتناننـا للسـيد أنطونيـو غوتيريـش ، الأمـين العـام لـلأمم المتحـدة لمسـاهمته في بنـاء هـذا الفريـقٍ والسـيدة أمينـة محمـد ، نائـب الأمـين العـام لـلأمم المتحـدة ، لتوجيهاتهـا ودعمهـا . نحـن مدينـون بالشـكر أيضـا لجميـع أعضـاء الفريـق علـى عملهـم المتفانـي في هـذه المبـادرة ، والأمانـة المشـتركة بـين منظمـة العمـل الدوليـة ومنظمـة الأمم المتحـدة للتربيـة والعلـم والثقافـة .

المعلمـون هـم أملنـا الوحيـد لبنـاء عالـم أكثـر اسـتدامة وعدالـة اجتماعيـة . نأمـل أنّ يحظـى عملنـا بالاهتمـام والتقديـر وأنّ يُشـكّل مصـدر إلهـام لاتخـاذ الخطـوات العاجلـة اللازمـة لدعـم معلمينـا

باولا ماي ويكيس

رئيسة جمهورية ترينيداد وتوباغو السابقة

كيرستي كاليولايد

رئيسة جمهورية إستونيا السابقة

المُقدّمة

في أيلول/سبتمبر 2022 ، خلال الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، اجتمع قادة التعليم العالمي في قمة تحويل التعليم لمناقشة التحدي الحاسم المتمثل في تحويل التعليم لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة بشأن ضمان التعليم الجيد الشامل والمنصف للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع . أدركت القمة أنّ التعليم يواجه أزمة مزدوجة – أزمة تتعلق بالمساواة والإدماج ، وأخرى تتعلق بالجودة والأهمية – لذلك ، حثت زعماء العالم على إعادة تصور وتحويل الأنظمة التعليمية حتى تكون مناسبة للغرض .

وفي ختام القمة ، طرح الأمين العام للأمم المتحدة ، أنطونيو غوتيريش رؤية جريئة لتحويل التعليم ، مشددًا على أهمية ضمان بيئة تعليمية تدعم تطوير جميع المتعلمين وتسخير الثورة الرقمية لصالح التعليم العام . ودعا إلى زيادة الاستثمار في التعليم بشكل أكثر إنصافًا وكفاءة .

وركز الأمين العام أيضًا على الأشخاص الذين يلعبون دورًا محوريًا في صميم عملية التحول في التعليم ، وهم المعلمون . وأشار إلى أنّ المعلمين هم العمود الفقري لجميع أنظمة التعليم الجيدة ، وأنّه من أجل إحداث تحول في التعليم ، لا بُدّ من إعادة تشكيل نظرة المجتمعات للمعلمين وتقديرهم لهم . ويعتبر من المهم أيضًا إحداث تغيير في طريقة عمل المعلمين ووفائهم بمسؤولياتهم ، وتمكين المعلمين من تحويل أنفسهم إلى عوامل تغيير .

ولمواجهة هذا التحدي ، دعا الأمين العام إلى إنشاء الفريق الرّفيع المستوى المعني بمهنة التدّريس ، مهمته وضع خطة عمل واضحة حول كيفية دعم مهنة التدّريس وتحويلها لتلعب دورها الأساسي في خلق عالم أفضل .

اشترك في رئاسة الفريق السيدة كيرستي كاليولايد ، رئيسة جمهورية إستونيا السابقة والسيدة باولا ماي ويكيس ، رئيسة جمهورية ترينيداد وتوباغو السابقة . وبدعم من الأمانة المشتركة بين منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، استفاد الفريق المؤلف من 18 عضوًا من خبرات وزراء التعليم والعمل ومنظمات أصحاب العمل ونقابات المعلمين والمعلمين والطلاب والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية .

وخلال الربع الثالث من عام 2023 ، اجتمع الفريق عدة مرات افتراضيًا ، مما أدى في نهاية المطاف إلى عقد اجتماع وجهًا لوجه في مقر الأمم المتحدة في نيويورك يومي 14 و15 أيلول/ سبتمبر . وعقد الفريق اجتماعه الختامي في 4 كانون الأول/ديسمبر 2023 .

وبالاعتماد على مناقشات ومخرجات قمة تحويل التعليم ، تطرق الفريق إلى التحديات التي تواجه مهنة التدّريس ، بما في ذلك التحديات الأربعة التي سلطت الضوء عليها القمة : النقص في عدد المعلمين ؛ الافتقار إلى التطوير المهني للمعلمين ؛ الوضع المتدني وظروف عمل المعلمين ؛ والافتقار إلى القدرة على تطوير مهارات القيادة والاستقلالية والابتكار لدى المعلمين . ونظم الفريق مناقشاته حول ست متطلبات أساسية اعتبرها ذات صلة بمستقبل مهنة التدّريس : الإنسانية ؛ الكرامة ؛ المساواة والتنوع والإدماج ؛ الجودة ؛ الابتكار والقيادة ؛ والاستدامة .

تعرض هذه الوثيقة توصيات الفريق وملخصًا لمداولاته ، والتي اعتمدت على الخبرة الشخصية لأعضاء الفريق والأدبيات ذات الصلة والأعمال التحضيرية لقمة تحويل التعليم ، ولا سيما مسار العمل الثالث بشأن المعلمين والتدّريس ومهنة التدّريس .

خطوات إضافية

باعتبارها الهيئة العليا للتعليم على مستوى العالم ، تمّ تكليف اللجنة التوجيهية الرّفيعة المستوى المعنية بهدف التنمية المستدامة 4 الخاص بالتعليم حتى عام 2030 بضمان المتابعة الفعالة لقمة الأمم المتحدة لتحويل التعليم . وفي هذا السياق ، اتفق قادة اللجنة التوجيهية الرّفيعة المستوى في اجتماعهم الذي عُقد في كانون الأول/ ديسمبر 2022 على الأدوار والمسؤوليات للمضي قدماً ، والتي تمّ توضيحها في مجموعة من القرارات المستهدفة لمتابعة القمة . كما تمّ تحديد مجموعة من المؤشرات لمتابعة التزامات البلدان فضلاً عن إنشاء لوحة متابعة لتكون بمثابة أداة للرصد والمساءلة عن كيفية ترجمة البلدان لالتزاماتها الوطنية إلى أفعال .

تمّ تقديم توصيات الفريق الرّفيع المستوى المعني بمهنة التّدريس إلى اللجنة التوجيهية الرّفيعة المستوى في اجتماعها الذي عُقد في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 في مقر اليونسكو في باريس . رحبت التوجيهية الرّفيعة المستوى بتوصيات الفريق وشجعت الدول الأعضاء والشركاء على دعم ورصد تنفيذها من خلال آليات التنسيق والرصد القائمة ، بما في ذلك لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة العمل الدولية واليونسكو المعنية بتطبيق التوصيات المتعلقة بالعاملين في مجال التدّريس ، تقرير اليونسكو العالمي عن المعلمين وفريق العمل الدولي الخاص المعني بالمعلمين في إطار التعليم حتى عام 2030 . ويعكف جميع الشركاء المعنيين على تطوير خطوات إضافية لتعزيز التوصيات وتنفيذها .

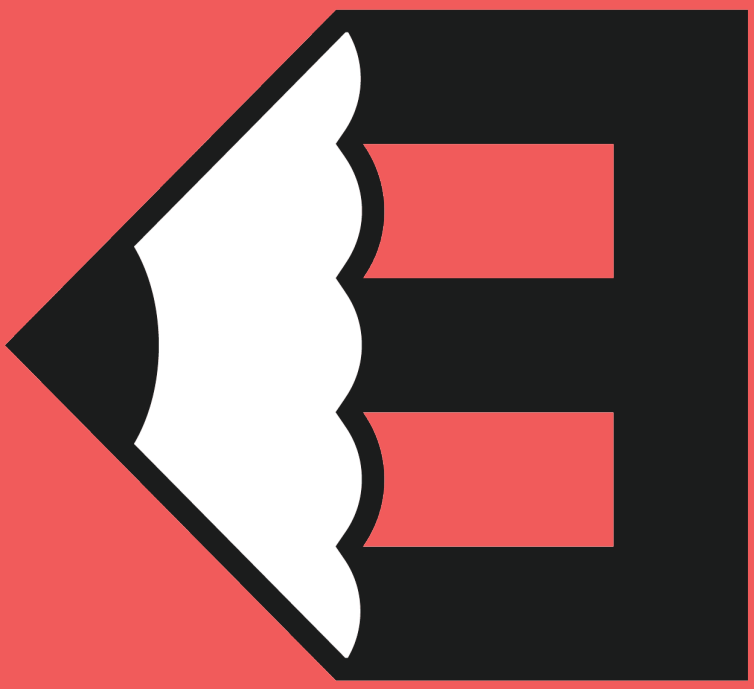

تحويل مهنة التدّريس:

توصيات فريق الأمين العام للأمم المتحدة الرّفيع المستوى المعني بمهنة التدّريس

نداء عاجل للعمل

عقد فريق الأمين العام للأمم المتحدة الرّفيع المستوى المعني بمهنة التدّريس اجتماعًا في مقر الأمم المتحدة في نيويورك يومي 14 و15 أيلول/ سبتمبر 2023

يلاحظ الفريق الرّفيع المستوى بقلق النقص المستمر والمتزايد في أعداد المعلمين في جميع أنحاء العالم. ويتفاقم هذا النقص بسبب التسرب الوظيفي المستمر للمعلمين، والاستعانة بمعلمين متعاقدين وغير مؤهلين لسد الفجوات في أعداد المعلمين، والافتقار إلى التطوير والدعم المهنيين، وظروف العمل والرواتب غير الملائمة، والصعوبات الهائلة التي يواجهها المعلمون العاملون في سياقات الأزمات. تدفع كلّ هذه العوامل الشباب الموهوبين بعيدًا عن العنصر الأكثر أهمية في أنظمة التعليم ــ مهنة التدّريس ــ وبالتالي تُعرّض التقدّم العالمي نحو تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة للخطر.

ولمواجهة هذا التحدي، لا بد من إحداث تحوُّل في أنظمة التعليم ومهنة التدّريس، من الخارج والداخل. تحتاج المجتمعات إلى الاستثمار بشكل فعّال في الخدمات العامة مثل التعليم؛ تقدير العاملين في القطاع العام مثل المعلمين؛ وتهيئة الظروف التي يتم فيها دعم التدّريس والتعلم من قبل المجتمعات وأولياء الأمور والمتعلمين. يحتاج المعلمون إلى العمل في بيئة يسودها الأمن والدعم والرفاهية وظروف العمل اللائقة. وفي الوقت نفسه، يتعين على الحكومات والمؤسسات التعليمية ومنظمات المعلمين وأصحاب المصلحة الآخرين أنّ يعملوا معًا في إطار المهنة لتطوير المعلمين الذين يمكنهم منح المتعلمين أفضل فرصة للنجاح في الحياة.

يُحدّد بيان الرؤية الصادر عن الأمين العام بشأن تحويل التعليم (2022) واللجنة الدولية المعنية بمستقبل التربية والتعليم (2021) عقدًا اجتماعيًا جديدًا للتعليم، لا يقوم فيه المعلمون بنقل المهارات والمعرفة فحسب، بل يعملون أيضًا كمنتجين للمعرفة وميسرين ومرشدين في فهم الحقائق المعقدة. يجب تدريبهم وتمكينهم للعمل بشكل تعاوني مع المتعلمين لإحداث تغيير فعّال في التدرّيس والتعلم. يجب أنّ يكونوا قادرين على تعزيز التعلم على أساس الخبرة والاستقصاء والفضول، وتطوير القدرة والفرح والانضباط لحل المشكلات. ويجب أنّ يكونوا قادرين على إعداد المتعلمين للمواطنة والحياة والعمل، والمساهمة في استدامة الكوكب ومجتمعاتهم. قد يساهم اتباع نهج يشمل المجتمع بأكمله في التربية والتعليم في تمكين المعلمين من التحول إلى عوامل تغيير، حتى يتمكنوا من العمل مع جميع أصحاب المصلحة بثقة لبناء عالم يقوم على العدالة الاجتماعية والاستدامة.

نداء عاجل للعمل

عقد فريق الأمين العام للأمم المتحدة الرّفيع المستوى المعني بمهنة التدّريس اجتماعًا في مقر الأمم المتحدة في نيويورك يومي 14 و15 أيلول/ سبتمبر 2023

ويؤكد الفريق الرّفيع المستوى أنّ التعليم هو حق من حقوق الإنسان ومصلحة عامة وأنّ المعلمين يلعبون دورًا محوريًا في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة بشأن ضمان التعليم الجيد الشامل والمنصف للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع . ويشير الفريق الرّفيع المستوى إلى استمرار أهمية توصية منظمة العمل الدولية/اليونسكو بشأن أوضاع المدرسين (1966) وتوصية اليونسكو بشأن أوضاع هيئات التدريس في التعليم العالي (1997) ، وأهمية المعايير الدولية المتعلقة بالتعليم وحقوق الإنسان والعمل في مهنة التدّريس .

في ضوء ما ورد أعلاه ، يعتمد الفريق الرّفيع المستوى التوصيات التالية ويدعو جميع أصحاب المصلحة المعنيين – الحكومات على المستويين الوطني ودون الوطني ومنظمات المعلمين ومنظمات أصحاب العمل وأنظمة المدارس والتعليم العالي والمؤسسات المعنية بتدريب المعلمين والمجتمع المدني والطلاب ومنظمات الشباب الدولية ومؤسسات التمويل الدولية وغيرها –إلى تنفيذها من أجل تحويل القوى العاملة في مجال التدّريس إلى مهنة رفيعة المستوى ومؤهلة تأهيلاً عاليًا ومدعومة جيدًا وتحظى بأجور مناسبة وباحترام كبير ، حتى تتمكن من توجيه وتعزيز التعلم الشامل والفعال والملائم .

تنطبق هذه التوصيات ، حسب الاقتضاء ، على جميع مستويات ومسارات التعليم ، من مرحلة الطفولة المبكرة حتى التعليم العالي ، بما في ذلك التعليم الخاص والتعليم والتدريب المهني والتعليم غير الرسمي . كما تنطبق على جميع مستويات الحكومة ذات الصلة . وبينما يُشكّل المعلمين في المؤسسات العامة أو الخاصة أو المجتمعية محور هذه التوصيات ، فإنّ الفريق الرّفيع المستوى يدرك أيضًا أهمية الدور الأساسي الذي يلعبه موظفي دعم التعليم .

نحن نؤمن إيمانًا راسخًا بأنّ الاستثمارات في الإنسانية والكرامة والجودة والابتكار والقيادة والاستدامة ، فضلاً عن المساواة والتنوع والإدماج في مهنة التدّريس هي المفتاح لإطلاق العنان للإمكانات التحويلية للتعليم . يرتبط نجاح أنظمة التعليم بشكل مباشر بنجاح مهنة التدريس . عندما نبدأ بتحويل أنظمة التعليم ، يمكننا تحويل ظروف العمل في المدارس وتحويل ممارسة مهنة التدّريس وتحويل التعليم وتحويل الحياة .

تمكين التحوّل في مهنة التدّريس

1 . يعتبر المعلمون العنصر الأساسي في تحويل أنظمة التعليم . ومع ذلك ، فإنّ المعلمين لا يعملون في الخلاء . لذلك ، فهم بحاجة إلى بيئة تمكينية ودعم اجتماعي شامل لكي يكون عملهم فعالاً . يجب على الحكومات وضع سياسات اقتصادية واجتماعية تدعم التدّريس والتعلم من خلال توفير التمويل الكافي والعادل للتربية والتعلم مدى الحياة . ويجب أنّ تضمن هذ السياسات حصول الآباء والعائلات على الوقت والقدرة على دعم المتعلمين وحصول المتعلمين على خدمات التغذية والرعاية الصحية الكافية وأن تكون أماكن التعلم آمنة وشاملة وأنّ تتمتع المؤسسات التعليمية بالبنية التحتية الكافية وبإمكانية الاتصال بالإنترنت وأنّ تتمتع مهنة التدّريس بمكانة عالية ودعم .

2 . يجب على الحكومات تنفيذ الحقوق التمكينية في التعليم والعمل اللائق للمعلمين تنفيذًا كاملًا ، بما يتماشى مع المعايير الدولية ، بما في ذلك حرية تكوين الجمعيات والمفاوضة الجماعية وحرية التعبير وحرية الفكر والحرية الأكاديمية .

3 . يجب أنّ تهدف أهداف التعليم إلى تعزيز مسارات التعلّم المتنوعة والمدعومة جيدًا لتحقيق النجاح في الحياة . يجب أنّ يرتكز التعلّم على مبادئ التعاون والتضامن ، وليس الاستبعاد والمنافسة الفردية ، ويجب أنّ يُعزّز العلاقات والتعاطف والرحمة والأخلاق والوعي البيئي والاجتماعي ، بغض النظر عن مسار التعلّم الذي يتم اتباعه . يجب أنّ يتمتع المعلمون بالقدرة على دعم مسارات مُتعدّدة للنجاح في الحياة ، كما أنّه يجب عليهم عدم الالتزام بشكل صارم بالتقييمات وطرق التدريس التي تلبي معايير تحد من القدرة على نجاح التعلم .

4 . يجب على جميع الحكومات أنّ تعتمد وتنفذ وتنقح بانتظام ، حسب الحاجة ، سياسات وطنية شاملة للمعلمين ، تتماشى مع الأولويات الوطنية واستراتيجية التعليم الشامل وخطته ، من خلال الحوار الاجتماعي مع المنظمات الممثلة للمعلمين وبالتشاور مع أصحاب المصلحة الآخرين . يجب أنّ تشمل السياسات الوطنية الخاصة بالمعلمين جذب المعلمين إلى هذه المهنة واستقطابهم ؛ التدريب الأولي ؛ التعيين ؛ المسارات المهنية ؛ التدريب أثناء الخدمة والدعم المهني ؛ التوظيف ؛ وظروف العمل ، بما في ذلك الاحتفاظ بالموظفين والمكافأة والتقدير والأجور التي تتناسب مع المؤهلات . ويجب أنّ تتناول السياسات الوطنية أيضاً معايير التدّريس ؛ الحوكمة ؛ الإدارة ؛ الرفاهية ؛ تقييم المعلمين ورصد الجودة ؛ واستراتيجيات التنوع والإدماج ، بما في ذلك السياسات التي تهدف إلى المساواة بين الجنسين ، مثل جذب المعلمين الذكور إلى مرحلة الطفولة المبكرة والمراحل الابتدائية ، وضمان التطوير الوظيفي والحراك التصاعدي للمعلمات وجذب النساء إلى تخصصات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات . ويجب أنّ تستند مثل هذه السياسات إلى تحليل الأبحاث الحالية والبيانات المُصنّفة عن المعلمين .

تمكين التحوّل في مهنة التدّريس

5 . يجب على الحكومات إنشاء لجان وطنية أو آليات أخرى ، والتي ينبغي أنّ تشمل السلطات المالية ذات الصلة ، وممثلي منظمات المعلمين وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين ، لتقييم ومعالجة النقص في أعداد المعلمين المدربين تدريباً كافياً . ويجب أنّ تتناول هذه اللجان أو الآليات تحليلات سوق العمل والتوظيف وهجرة المعلمين والتسرب الوظيفي والاحتفاظ بالموظفين ، والتعويضات والأوضاع والحقوق ، وعبء العمل والرفاهية والإنصاف (بما في ذلك نسبة المعلمين المؤهلين إلى الطلاب) ، والمساواة والبنية التحتية .

6 . يجب على الحكومات تطوير وصيانة نظام لإدارة المعلمين ومعلوماتهم يتماشى مع نُظم المعلومات الإدارية التربوية من أجل التنبؤ وإدارة الطلب على المعلمين بشكل استراتيجي ، وتتبع مؤهلاتهم المهنية وتطورهم الوظيفي ، وضمان التوزيع العادل للمعلمين المؤهلين في جميع المناطق ، وعلى جميع مستويات التعليم وجميع قطاعات المجتمع ، وخاصة المهمشين والأكثر ضعفًا .

الاستثمار في المعلمين

7 . لا يمكن الحصول على تعليم جيد من دون التمويل الكافي . لذلك ، يجب ضمان تمويل التعليم الرسمي بمستوى لا يقل عن 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و20 في المائة من إجمالي الإنفاق الحكومي ، على النحو المنصوص عليه في إطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام 2030 ، كما يجب أنّ يؤخذ بعين الاعتبار لزيادة نصيب الفرد من الاستثمار في التعليم . يجب أنّ يكون هذا الإنفاق شفافًا ومحميًا من تدابير التقشف ، بما في ذلك في السياسات التي تروج لها المؤسسات المالية الدولية . كما يجب أنّ تؤخذ الإيرادات الضريبية بعين الاعتبار لتمويل التعليم المستدام .

8 . يُشكّل التمويل الطويل الأجل للمعلمين المؤهلين تأهيلًا جيدًا والمدعومين جيدًا استثمارًا في جودة واستدامة أنظمة التعليم ، ويعتبر أكثر كفاءة من التدابير قصيرة الأجل لسد الفجوات في أعداد المعلمين ، مما يؤدي إلى ارتفاع في معدل انفكاك المعلمين وتسربهم الوظيفي . يجب على الحكومات الاستثمار في المعلمين من خلال الرواتب والحوافز التنافسية ؛ توفير تدريب عالي الجودة وسهل المنال وبأسعار معقولة للمعلمين ؛ التطوير المهني المستمر (CPD) ومواد التدّريس والتعلّم عالية الجودة ؛ وكذلك من خلال توفير موظفي دعم التعليم المؤهلين .

الاستثمار في المعلمين

9 . وفي الوقت نفسه ، يجب رصد وتقييم كفاءة وفعالية تمويل التعليم والإنفاق على المعلمين . تحتاج المدارس ومؤسسات التعليم العالي إلى درجة من الاستقلالية المالية ، حتى تتمكن من استثمار الأموال في تحسين الجودة بطرق تستجيب لاحتياجات المعلمين . يجب أنّ تضمن آليات تتبع ميزانية التعليم وتقييمها وتحليلها الشفافية والمساءلة عن الإنفاق . وعند الحاجة ، يجب أنّ تتلقى المؤسسات التدريب والدعم في مجال الإدارة المالية .

تعزيز المساواة والتنوع والإدماج

10 . يجب على الحكومات وضع سياسات وتدابير لتعزيز المساواة والتنوع والإدماج بين القوى العاملة التعليمية ، ولا سيما لدى الفئات الضعيفة والمهمشة ، بدءاً بتخطيط القوى العاملة . ويجب على السياسات المستهدفة أنّ تجتذب الفئات المهمشة إلى المهنة وتضمن دعمها للبقاء في مهنة التدّريس . ويجب أنّ تتضمن هذه السياسات أحكاماً لتعزيز دور النساء والفئات المهمشة في المناصب القيادية ؛ حماية المعلمين من جميع أشكال العنف والتحرش ، بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي ؛ وضمان الحماية الاجتماعية .

ويجب على السياسات أيضًا أنّ تضمن توفير مسارات مجانية للتدريب عالي الجودة في مجال التدريس ، والتعويضات الملائمة وظروف العمل ، وبيئة عمل شاملة للمعلمين على اختلاف تنوعهم ، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة ، كما يجب أنّ تتطرق إلى الحاجة إلى رعاية الطفل والأسرة للمعلمين .

11 . يجب منح المكافآت والحوافز ، مثل النقل والسكن ، للمعلمين العاملين في المناطق الريفية والأصلية والقبلية والنائية والصعبة لتشجيع المعلمين ذوي الخبرة على العمل في هذه المناطق .

12 . يجب على الحكومات وضع سياسات واضحة لدعم جميع المعلمين الذين يعملون في المناطق المتضررة من الأزمات ومخيمات اللاجئين والمناطق المحلية المعرضة للعنف مثل نشاط العصابات . يجب أنّ تهدف هذه السياسات إلى توفير الدعم الكافي والوصول إلى التطوير المهني ؛ تعزيز رفاهية المعلمين من خلال تلبية احتياجاتهم الجسدية والعاطفية والنفسية والاجتماعية ؛ ورفع مكانة جميع المعلمين العاملين في سياقات الأزمات والنزوح . يجب إدارة تمويل التعليم لضمان الاستمرارية في حالة حدوث اضطرابات بسبب الأزمات . كما يجب النظر في مسألة بدل المخاطر . يجب أنّ يحصل المعلمون العاملون في سياقات الأزمات على رواتب كافية ومنتظمة وفي الوقت المناسب

تعزيز المساواة والتنوع والإدماج

13

13 . يجب توفير مسارات دخول للمعلمين اللاجئين والنازحين إلى القوى العاملة التعليمية في المجتمعات المضيفة ، بما يتماشى مع معايير التدريس الوطنية . يجب على الحكومات أنّ تعمل على تسهيل الاعتراف بمؤهلات المعلمين والخبرات المكتسبة عبر الحدود ، بما في ذلك من خلال إجراءات مُخصّصة تستند إلى اتفاقية اليونسكو العالمية بشأن الاعتراف بالمؤهلات المتعلقة بالتعليم العالي ، لتسهيل الاحتفاظ بالمهنة والاستمرار فيها من خلال الاندماج المحلي والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين . كما يجب أنّ يتم توظيف المعلمين في مخيمات اللاجئين والنازحين في ظل ظروف تضمن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل .

الارتقاء بمكانة وكرامة مهنة التدّريس

14. يجب حماية مكانة وكرامة مهنة التدّريس والارتقاء بها . ويمكن تحقيق ذلك من خلال السياسات التي تعترف بالعلاقات الإنسانية باعتبارها القاعدة الأساسية لمهنة التدّريس ، بما في ذلك العلاقة بين المعلم والطالب .

15. ترتبط مكانة المعلم وكرامته أيضًا ارتباطًا مباشرًا بقدرة المعلمين على التأثير على السياسات المتعلقة بعملهم ، بما في ذلك المناهج والممارسات التربوية . ويجب أنّ تضمن السياسات استقلالية المعلمين وقدرتهم على التصرف على أساس المعرفة والكفاءة والمسؤولية ضمن أهداف التعليم ، كما يجب أنّ تُعزّز مناخ الثقة والاحترام بين السلطات المدرسية والمجتمعات المحلية والمتعلمين والمعلمين . ويجب على الحكومات أيضاً أنّ تضمن قدرة المعلمين ومنظماتهم على المشاركة في الحوار الاجتماعي ، بما في ذلك المفاوضة الجماعية ، والحوار حول السياسات بشأن جميع المسائل التي تؤثر على المهنة .

16. وفي إطار التحوّل في التعليم ، يجب أيضًا أنّ تتغير مصادر الهوية والكرامة والاحترام للمعلمين . لم يعد دور المعلمين يقتصر فقط على تقديم المعرفة ، بل أصبح لهم الآن أيضًا دور أساسي يتمثل في توجيه المتعلمين خلال عملية الاكتشاف الذاتي من خلال تعزيز التعلم الشامل والفعال والملائم . ويجب على الحكومات تطوير سياسات تعليمية تعزز هذا التغيير الثقافي .

17. ولإلهام الشباب وجذبهم إلى هذه المهنة ، يجب على البلدان تعزيز الاعتراف العام بمهنة التدّريس من خلال المناصرة والسياسات المتماسكة ، والرسائل التي تعترف بالأهمية الاجتماعية للمعلمين وخبراتهم المهنية ، والاعتراف بالمعلمين المتميزين .

18. يساهم العنف والمضايقة والترهيب أو التهديد من أيّ مصدر في تقويض مكانة وكرامة المعلمين ووظائفهم التعليمية . لذلك ، يجب توفير الموارد الكافية لضمان أمن المعلمين والمدارس وتحررهم من الترهيب أو التدخل الخارجي . ويجب على الحكومات وضع سياسات تردع التهديدات المستقبلية من خلال محاسبة الجناة .

19. يجب على الحكومات أنّ تبدأ على الفور في التخلص التدريجي من استخدام المعلمين المتعاقدين وتوظيف موظفين غير مؤهلين لسد النقص في أعداد المعلمين . ويجب أن تسعى السياسات إلى تدريب الأشخاص الذين يعملون في ظل هذه الترتيبات ليصبحوا معلمين مؤهلين ، بما في ذلك من خلال الاعتراف بالخبرة السابقة واعتماد المهارات والكفاءات اللازمة للأداء الفعال

تحسين الجودة وتعزيز الابتكار في مهنة التدّريس من خلال التدريب والتعلّم مدى الحياة

20 . يجب تمويل التعليم والتدريب الأوليين عالي الجودة من قبل الحكومة لجميع المعلمين المحتملين ، بما في ذلك من خلال الرواتب وغيرها من الحوافز النقدية وغير النقدية .

21 . يجب أنّ يكون المعلمون على جميع المستويات حاصلين على الأقل على درجة التعليم العالي من المستوى الأول ، ومن الأفضل أن يكونوا حاصلين على درجة الماجستير أو ما يعادلها . ويجب أنّ تخضع مؤسسات التعليم العالي إلى التنسيق والتنظيم والرصد لضمان التماسك وقابلية المقارنة والجودة في تعليم المعلمين . ويجب تنظيم الجهات الخاصة التي تقدم خدمات تعليم المعلمين بشكل مناسب لضمان الجودة .

تحسين الجودة وتعزيز الابتّكار في مهنة التدّريس من خلال التدريب والتعلّم مدى الحياة

22 . يجب أنّ يدمج التدريب الأولي للمعلمين بين النظرية والتطبيق من أجل تعزيز مهارات التدّريس وتمكين المعلمين من أداء أدوارهم .

23 . يجب تحويل التدريب الأولي للمعلمين والتطوير المهني المستمر لإعداد المعلمين ليلعبوا دور قادة في بيئة تعليمية جديدة وفي أدوار جديدة . يجب أنّ يكون المعلمون مستعدين ليس فقط ليكونوا مجرد مقدمي معلومات ، بل أيضا مرشدين وقادة نشطين ومبتكرين لعملية التعلم والتنمية الاجتماعية لطلابهم ، من أجل دعم تنمية مهارات التفكير العليا وحل المشكلات والقدرة على التعلّم بشكل مستقل وتعاوني .

24 . يجب أنّ يقوم تدريب المعلمين بإعداد المعلمين لتقديم تعليم جيد يتمحور حول المتعلم ويكون شاملا وتحويليا ومتكاملا وفعالاً وملائماً ، بما في ذلك من خلال التعليم القائم على اللغة الأم ، حيثما كان ذلك مناسباً . ويجب مواءمة تدريب المعلمين لخدمة التنمية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة الأوسع . سيؤدي هذا الإعداد إلى تطوير المعلمين ليصبحوا قادة ومتعلمين مدى الحياة .

25 . يجب تعزيز القدرة على القيادة التعليمية من خلال التطوير المهني المستمر عالي الجودة ، بما في ذلك برامج التبادل والمبادرات البحثية ، والتي يجب أنّ تكون جزءًا لا يتجزأ من الحياة المهنية للمعلمين . ومن أجل دعم المعلمين في تلبية احتياجاتهم ، يجب تصميم التطوير المهني المستمر وتحديده بما يتوافق مع مهنة التدّريس . يجب أنّ تكون فرص الحصول على التطوير المهني المستمر عادلة ومجانية وجزء من الواجبات الرسمية . تتضمن عناصر التطوير المهني المستمر عالي الجودة المدة المستدامة والمحتوى المركّز والتعلّم النشط والطبيعة التعاونية ونمذجة الممارسة الفعالة وتوفير التدريب ودعم الخبراء وتلقي التعليقات والتفكير فيها .

26 . يجب تزويد المعلمين الجدّد بالتوجيه والإرشاد المناسبين تحت إشراف معلمين ذوي خبرة ومؤهلين بشكل مناسب ، مع تقليل أعباء العمل وتوفير الموارد الكافية في السنوات الأولى المصمّمة للسماح بتطوير مهاراتهم . يجب توفير الإرشاد لعدة سنوات ، كما يجب تدريب المعلمين ودعمهم ودفع التعويضات لهم .

تحسين الجودة وتعزيز الابتكار في مهنة التدّريس من خلال التدريب والتعلّم مدى الحياة

27. يجب أنّ تُعزّز السياسات مهنة التدّريس باعتبارها مهنة تعاونية ، مع توفير المساحة والوقت والموارد الكافية للتخطيط التعاوني ، ومجتمعات الممارسة والممارسة التأملية والانعكاسية من قبل المعلمين وفيما بينهم ، داخل مؤسستهم التعليمية وخارجها . ويمكن دعم هذه الجهود من قبل السلطات التعليمية . ويجب تشجيع المعلمين على استخدام فرق مُتعدّدة التخصصات لتدريس محتوى المناهج الأساسية من خلال الوحدات المواضيعية .

28. بهدف تعزيز التعاون بشكل أكبر ، يجب على الحكومات تعزيز التعاون المحلي والإقليمي والدولي بين المعلمين من خلال بناء الشراكات بين المعلمين والمدارس لتبادل أفضل الممارسات والموارد ؛ تطوير مستودعات للموارد التعليمية الرقمية المفتوحة ؛ إنشاء برامج تبادل للمعلمين وتعزيز التعاون البحثي ؛ تطوير وصيانة المنصات الرقمية التي تربط بين المعلمين والباحثين وصانعي السياسات والمنظمات .

29. يجب على الحكومات وضع سياسات تُحدّد مسارات وظيفية واضحة وتشمل الموارد والموظفين المُتخصّصين في مجال التطوير المهني للمعلمين والتعلّم مدى الحياة ضمن مسارات وظيفية رأسية وأفقية مُحدّدة .

30. يجب على الحكومات تنفيذ تدابير المساءلة وأنظمة التقييم الفعالة للتدّريس . يجب وضع أساليب لتقييم أداء المعلمين تأخذ في الاعتبار الدور المُعقّد الذي يلعبه المعلمين في بيئات متنوعة ، بهدف تطوير وتحسين جودة التدّريس وتأثيره الفعال على التعلّم من خلال الدعم التكويني . يجب على منظمات المعلمين والطلاب أنّ تأخذ زمام المبادرة في تحديد جودة التدّريس والمطالبة بها . ويجب أنّ تشتمل الأساليب أيضًا على أدوات للمتعلمين لتقديم تعليقات بناءة لمعلميهم .

31. يساهم التدّريس أيضًا في إعداد المتعلمين للانخراط في سوق العمل . ويمكن أنّ يساهم القطاع الخاص في دعم هذا البُعد من التعليم من خلال بناء الشراكات التعليمية بين الشركات والمدارس ومؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني ، بما في ذلك التدريب الداخلي وخبرات التدريب المهني للمتعلمين ، ومن خلال تبادل الخبرات العملية للمعلمين .

ضمان الاستدامة والسلام والديمقراطية

32. في ضوء الأزمة البيئية الكوكبية المُلحة، يجب دمج التعليم من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك محو الأمية المتعلقة بالمناخ والمحيطات، في المناهج الدراسية والتدّريس باعتباره قضية شاملة منذ مرحلة الطفولة المبكرة وصولًا إلى مرحلة التعليم العالي. كما يجب تطوير تدريب المعلمين وتطويرهم المهني وفقًا لذلك، ويجب أنّ يتمتع المعلمون بإمكانية الوصول إلى مواد تدريسية وتعلمية مجانية وعالية الجودة وحديثة حول هذه المواضيع.

33. يجب تدريب المعلمين لإعداد المتعلمين ليصبحوا مواطنين عالميين فاعلين ومسؤولين في مجتمعاتهم المحلية وفي بلدانهم وفي العالم من أجل النهوض بحقوق الإنسان. ويجب على المعلمين توجيه المتعلمين في فهمهم للعدالة الاجتماعية واحترام التنوع والتضامن العالمي. وبهذه الطريقة، يستطيع المعلمون زرع بذور ثقافة السلام.

34. يجب تطوير استراتيجيات التكيّف والطوارئ، وتوفير التمويل الكافي لها وتنفيذها من أجل جعل المؤسسات التعليمية أكثر قدرة على الصمود في مواجهة الآثار السلبية لتغير المناخ والكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الأخرى.

تعزيز الإنسانية في مهنة التدّريس من خلال العمل اللائق

35. يعتبر التوظيف الآمن وظروف العمل اللائقة للمعلمين من الأمور الأساسية للتوظيف والاحتفاظ بالموظفين في المهنة. ويجب تحديد شروط العمل من خلال الحوار الاجتماعي، بما في ذلك المفاوضة الجماعية. ويجب أنّ تكون نقابات المعلمين قادرة على اتخاذ إجراءات صناعية كملاذ أخير لضمان ظروف عمل لائقة.

36. يجب أنّ يحصل المعلمون على رواتب ومزايا على نفس المستوى بالمقارنة مع المهن الأخرى ذات المتطلبات التعليمية المماثلة. ويجب ضمان المساواة في الأجر بين الجنسين، ويجب أنّ يكون هناك عدالة متناسبة بين الرواتب في مختلف مستويات التعليم، بما في ذلك التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم والتدريب التقني والمهني. التعليمية أكثر قدرة على الصمود في مواجهة الآثار السلبية لتغير المناخ والكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الأخرى.

تعزيز الإنسانية في مهنة التدّريس من خلال العمل اللائق

37 . يجب أنّ توفر ظروف العمل أيضًا أشكالاً تعاقدية مستقرة ؛ مكان عمل آمن وصحي ؛ نسبة المعلمين إلى الطلاب التي يمكن التحكم فيها ؛ هياكل الدعم لإدارة سلوك الطلاب الإشكالي ؛ أعباء العمل المتوازنة ؛ السكن الآمن والميسور التكلفة والملائم ؛ فرص التدريب والتطوير المهني ذات الصلة وعالية الجودة والتي يمكن الوصول إليها ؛ الوصول العادل إلى التكنولوجيا والموارد الأخرى ؛ الحماية الاجتماعية والمعاشات التقاعدية الكافية ؛ وترتيبات وقت العمل (بما في ذلك الواجبات التي تتجاوز التدّريس في الفصل الدراسي مثل إعداد الدرس ، ووضع العلامات ، ومشاركة الطلاب وأولياء الأمور خارج الفصل الدراسي) التي تتيح الراحة الكافية والتوازن بين العمل والحياة .

38 . يجب أنّ تُعزّز ظروف العمل الصحة النفسية للمعلمين ورفاههم الشامل . يجب على السلطات التعليمية ، بالتعاون مع المعلمين ومنظماتهم ، تطوير سياسات نظامية خاصة برفاهية المعلمين تنعكس في شروط خدمة المعلمين .

39 . يعتبر موظفو دعم التعليم عاملين رئيسيين في مجال التعليم ويجب أنّ يعملوا بشكل مترابط مع المعلمين وأنّ يتمتعوا بظروف عمل متناسبة كمعلمين . ويجب توفير الدعم الكافي للمعلمين ، حتى يتمكنوا من التركيز على مهنة التدّريس وقضاء وقت أقل في المهام غير التعليمية ، التي يجب أنّ يتولاها مُتخصّصون مبتكرون ومتفانون في هذا المجال .

تطوير القيادة في مهنة التدّريس

40 . تعتبر القيادة المدرسية القوية والتعاونية بمثابة استراتيجية أساسية لجعل المهنة جذابة وتعزيز التوظيف والاحتفاظ بالموظفين . وعلى غرار المعلمين ، يجب أنّ يستفيد قادة المدارس من التوجيه والتطوير المهني المستمر ، بالإضافة إلى فرص التعاون والممارسة التأملية والانعكاسية .

تطوير القيادة في مهنة التدّريس

41 . يجب أنّ تشجع القيادة الموزّعة الواضحة والهادفة المعلمين على القيادة داخل مدارسهم ويجب أنّ تُشكّل جزءًا لا يتجزأ من تعزيز جودة التدّريس والابتكار .

42 . يجب على الحكومات وضع وتنفيذ سياسات فعالة ذات أهداف واضحة لتعزيز دور النساء والفئات المهمشة في المناصب القيادية . ويجب أنّ يشمل ذلك فرص التطوير المهني المستهدفة والمجانية والتي يمكن الوصول إليها والتدريب على القيادة وإجراءات الترقية العادلة والشفافة .

تطوير تكنولوجيا التعليم المتمركز حول الإنسان

43 . تعتبر التكنولوجيا قوة تحويلية في التعليم . ويجب أنّ يتمّ تسخير الثورة الرقمية والذكاء الاصطناعي من الناحية التربوية من قبل المعلمين ودمجهما من خلال أساليب وممارسات التدّريس والتعلّم النشطة التي تركز على الإنسان . لا يجب أنّ تصبح هذه الأدوات بديلاً للمعلمين ، بل يجب أنّ تعمل على تمكين المعلمين من توجيه سعي المتعلمين نحو التعلّم مدى الحياة الذي يُعزّز مهارات الفضول والنقد والإبداع .

44 . يحتاج المعلمون إلى الاستقلالية والاختيار التربوي في كيفية استخدامهم للتكنولوجيا لضمان أنّ التكنولوجيا المستخدمة تعمل على تحسين التعلّم . وعند استخدام التكنولوجيا ، يجب الحرص على حماية بيانات المعلمين والطلاب وحماية الخصوصية .

45. يجب أنّ يضمن تدريب المعلمين وممارستهم إمكانية أنّ يصبح المعلمون والمتعلمون مبدعين ومستخدمين مستقلين للتكنولوجيا ، وليس مجرد مستهلكين سلبيين .

46. يجب على الحكومات وضع سياسات من خلال الحوار الاجتماعي حول استخدام تكنولوجيا التعليم . ويجب أنّ تضمن هذه السياسات شراء التكنولوجيا ونشرها على نحو مستدام وعادل ؛ الاستقلالية فيما يتعلق بالمحتوى ؛ وإشراك مهنة التدّريس والمنظمات الطلابية في تصميم وتجريب وتقييم أدوات الذكاء الاصطناعي التي يمكن استخدامها في التعليم . ويجب أنّ يسترشد تطوير هذه الأدوات بالممارسات التربوية والمناهج الدراسية واعتبارات السياق ، ويجب أنّ يستجيب لاحتياجات المعلمين والمتعلمين . ولا ينبغي مطلقًا أنّ تحل التكنولوجيا محل العلاقة الإنسانية مع المعلم .

47. قد يساهم استخدام التكنولوجيا في الفصول الدراسية في تغيير عملية التدّريس نحو التعلّم المدعوم وتسهيل التعلّم مدى الحياة . ويجب استكمال ممارسات استخدام التكنولوجيا في التعليم بإيلاء اهتمام خاص لتنمية المهارات الاجتماعية والعاطفية لدى المتعلمين .

تحويل مهنة التدّريس من خلال عقد اجتماعي جديد للتعليم والحوار الاجتماعي

48. يجب أنّ يكون الحوار الاجتماعي المُنسّق والمُؤسّسي بين الحكومات (على المستوى المناسب) ، وممثلي منظمات المعلمين ومنظمات أصحاب العمل ذات الصلة ، الوسيلة الرئيسية لتطوير السياسات المتعلقة بالتعليم والتدّريس ومهنة التدّريس . وبالإضافة إلى القضايا المتعلقة مباشرة بالتوظيف وظروف العمل ، يجب أنّ يتطرق الحوار الاجتماعي أيضًا إلى قضايا سياسة التعليم على نطاق أوسع ، لا سيما فيما يتعلق بالتكنولوجيا وتحويل التعليم ، والانتقالات العادلة والتدريس من أجل الدخول إلى عالم العمل . يجب استخدام المفاوضة الجماعية لتحديد الظروف التي تؤثر على المعلمين .

49. يجب على منظمات المعلمين ، بالتشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين ، تطوير المعايير المهنية للمعلمين وتنفيذها ورصدها من أجل المساءلة المهنية وفقًا لأعلى المعايير وبناء حسًا مهنيًا يجمع المعلمين معًا حول روح مشتركة ومجموعة من المعارف والخبرات .

تحويل مهنة التدّريس من خلال عقد اجتماعي جديد للتعليم والحوار الاجتماعي

50 . يجب على المعلمين ومنظماتهم المشاركة في البحث والحوار مع أنظمة التعليم ومؤسسات تدريب المعلمين من أجل ضمان قدرة المعلمين على لعب دور قيادي وابتكاري فيما يتعلق بالمواضيع الجديدة وطرق التدّريس والتقنيات ضمن نهج يركز على المتعلم . ويجب أنّ يتمثل جزء من هذا العمل في بناء شراكات قوية بين المدارس المبتكرة وبرامج إعداد المعلمين التي تُمكّن المعلمين المحتملين من التعلم عمليًا ونظريًا أيضًا .

51 . يجب على منظمات أصحاب العمل الانخراط في حوار اجتماعي نشط مع منظمات تمثل المعلمين ، وأنّ تضمن العمل اللائق في مؤسسات التعليم الخاص . كما يجب عليها أيضاً الانخراط في حوار أوسع نطاقاً بشأن السياسات المتعلقة بمسائل التعليم ، وخاصة فيما يتعلق بالتكنولوجيا ، وتنظيم مقدمي خدمات التعليم الخاص ، وتحويل التعليم والتدّريس من أجل الدخول إلى عالم العمل .

52 . يجب اعتبار انخراط الطلاب والمشاركة الهادفة للطلاب في الإبداع المشترك وتقييم التدّريس والتعلّم قيمة جوهرية ولبنة أساسية لضمان جودة التعليم .

الخطوات المقبلة للعمل الدولي

53 . في ضوء التوصيات المطروحة أعلاه ، يجب على منظومة الأمم المتحدة اعتماد صك دولي مُحدّث ، بما في ذلك وضع اتفاقية أو مراجعة الصكوك القائمة ، بشأن مهنة التدّريس . ويجب أنّ يرتكز هذا الصك على المبادئ المنصوص عليها في توصية منظمة العمل الدولية/اليونسكو بشأن أوضاع المدرسين (1966) ، وتوصية اليونسكو بشأن أوضاع هيئات التدريس في التعليم العالي (1997) ، وغيرها من المعايير والأدوات ذات الصلة . ويجب رصد تطبيق مثل هذا الصك من خلال تعزيز ولاية لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة العمل الدولية واليونسكو المعنية بتطبيق التوصيات المتعلقة بالعاملين في مجال التدّريس أو هيئة مماثلة .

الخطوات المقبلة للعمل الدولي

54. يجب على المجتمع الدولي إنشاء صندوق عالمي لرواتب المعلمين من أجل توفير الدعم المُحدّد زمنيا لدفع رواتب المعلمين العاملين في سياقات متأثرة بالأزمات أو في حالات مماثلة من التهديد أو الضعف .

55. يجب على المؤسسات المالية الدولية إنهاء جميع القيود المفروضة على فاتورة أجور العاملين في القطاع العام وتدابير التقشف التي تؤثر على الإنفاق على التعليم ، ولا سيما على توظيف المعلمين والاحتفاظ بهم وأجورهم . وعلى نحو مماثل ، لا بد من تطوير تدابير تخفيف الديون والإعفاء منها لضمان تمويل التعليم .

56. يجب على المجتمع الدولي ، بالتعاون مع الشركاء الاجتماعيين وأصحاب المصلحة المعنيين ، تعزيز المعايير المهنية للمعلمين ، بما في ذلك بما في ذلك الإطار العالمي لمعايير التدريس الاحترافي الصادر عن اليونسكو/المنظمة الدولية للتربية ، واستخدام أنظمة التصنيف القياسية ، مثل تصنيف اليونسكو الدولي الموحد لبرامج لتدريب المعلمين (إسكد-معلّمون 2021) لرصد مدّة تعليم المعلمين وجودته وأهميته .

57. يجب على المجتمع الدولي ، ولا سيما الجهات المانحة ، تعزيز التعاون الإنمائي العالمي لدعم آليات الحوار المؤسسي الاجتماعي والمتعلق بالسياسات في قطاع التعليم ، ولا سيما من خلال تعزيز قدرة الشركاء الاجتماعيين على المشاركة في وضع السياسات المتعلقة بتحويل التعليم ، بما يتماشى مع معايير العمل الدولية ومبادئ الحرية النقابية .

58. يجب على منظمة العمل الدولية واليونسكو التعاون لتعزيز جمع البيانات وإعداد التقارير القطرية عن المعلمين وظروف عملهم ، فضلا عن البحث في الممارسات الجيدة في تحويل مهنة التدّريس .

59. يجب تناول توصيات الفريق الرّفيع المستوى المعني بمهنة التدّريس من قبل الهيئات ذات الصلة في هيكل التعليم العالمي من أجل المتابعة ، لاسيما اللجنة التوجيهية الرّفيعة المستوى المعنية بهدف التنمية المستدامة 4 الخاص بالتعليم حتى عام 2030 وآلية التعاون العالمي في مجال التعليم ، والهيئات ذات الصلة في منظمة العمل الدولية ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، واليونسكو ، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من الوكالات ، والمبادرات الفنية ذات الصلة مثل فريق العمل الدولي الخاص المعني بالمعلمين في إطار التعليم حتى عام 2030 .

فريق الأمين العام للأمم المتحدة الرّفيع المستوى المعنيّ بمهنة التّدريس

التوصيات

تحويل مهنة التّدريس

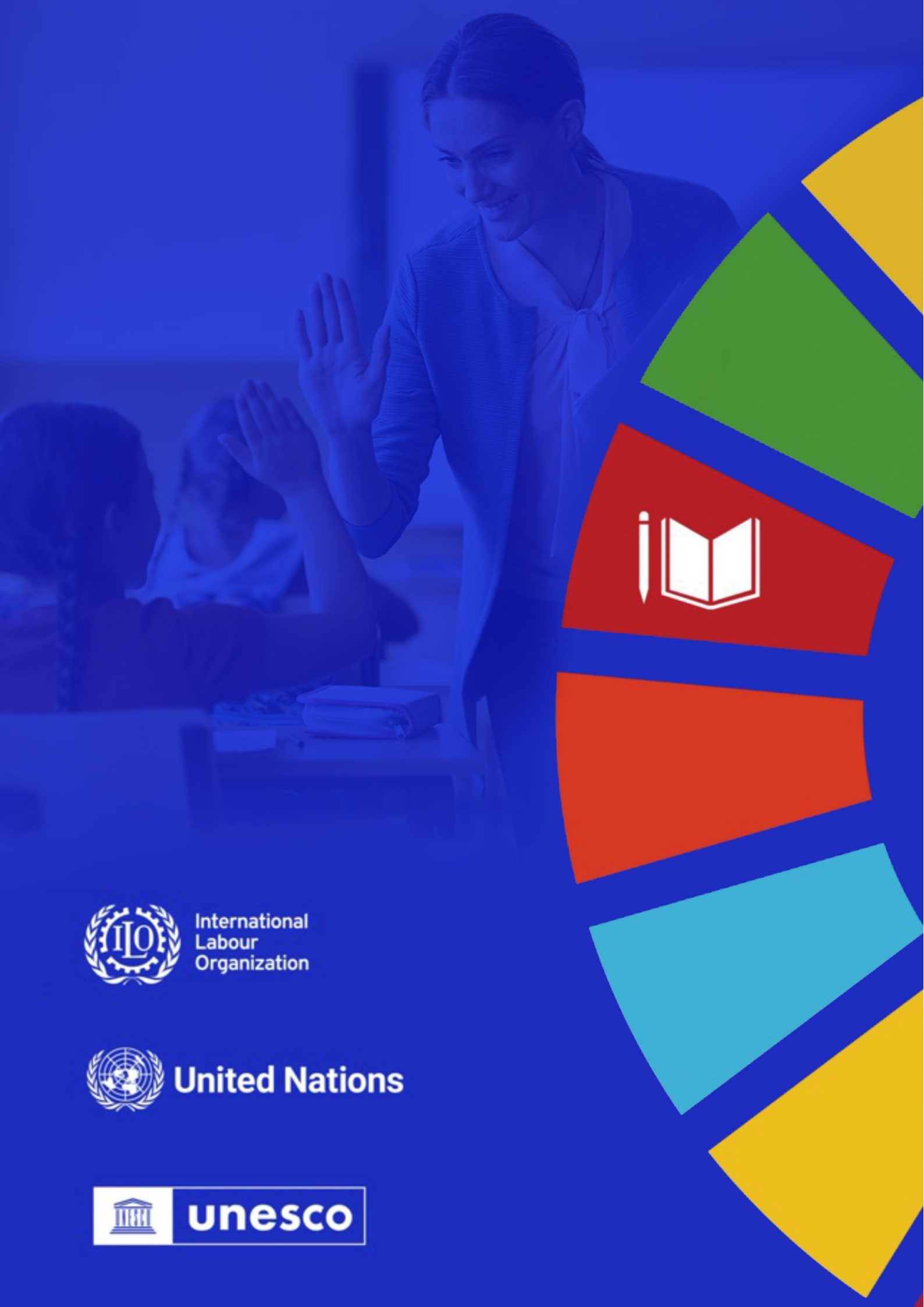

International Labour Organization

United Nations

unesco